المحور السادس

المجتمع الأردني

إعداد د. إيمان الحسين

أختلف علماء الأجتماع على تعريف محدّد للمجتمع مما أعطى أهمية خاصّة لمفهوم المجتمع، ولكنّ المشترك في تعريف المجتمع أنّه مجموعة أو مجموعات تعيش في موقع جغرافيّ واحد تربط بينها علاقات اجتماعية و دينية وتشترك في ثقافة مشتركة.

معنى ذلك أنّ هناك مقوّمات أساسيّة للمجتمع منها:

1. مجموعة من الناس يشعرون بأنهم يكوّنون وحدة واحدة ولها أهداف ومصالح مشتركة.

2. نطاق جغرافيّ يجمع أفراد المجتمع و جماعاته، فالتضاريس وطبيعة الأرض كالأراضي الزراعيّة أو الصحراء أو الجبال أو الثروات الطبيعية كلّها تؤثر في حياة الانسان .

(مثال : تنوع التضاريس في الأردنّ وأثرها على طبيعة حياة السكّان)

3. وجود نظام يسمح لأعضاء المجتمع بالتعبيرعن آرائهم.

4. العادات والتقاليد والقيم والأعراف التي تحكم وتوجّه سلوكيّات الأفراد وتشكّل ثقافة المجتمع وتحدّد هويته.

إنّ التعريف آنف الذكر يمكن عدُّه تعريفا أساسيّا لمفهوم المجتمع، في حين أنّ بناء المجتمع المدنّي يعني تعميق الديموقراطيّة وتفعيل سلطة القانون، لذلك فإنّ المجتمع المدنيّ عبارة عن مجموعة من البنى السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والقانونيّة والثقافيّة. وعليه فإنّ المجتمع المدنيّ يتكوّن من المؤسّسات الإنتاجية والدينية والتعليمية والنقابات بأنواعها والأحزاب والاتحادات وغيرها .

خصائص المجتمع الاردني

يعدّ المجتمع الأردنيّ مجتمعا متجانسا على الرغم من الهجرات القسريّة المتتالية على الأردنّ، التي أثّرت على التركيب الديموغرافيّ للأردنّ، وأكسبته شخصيّة متميزة نتيجة الاختلاط والتزاوج القديم والحديث بين اعراق ومنابت شتّى .

ويشكّل العرب المسلمون الغالبيّة العظمى من السكّان، فضلا عن المسيحّيين العرب والأرمن، وكذلك الشركس والشيشان، الذين هاجروا من بلاد القفقاس ؛ من أجل الحفاظ على دينهم الإسلاميّ بعد أنّ تم إحتلال بلادهم من قوات روسيا القيصرّية، واستوطنوا بعض بلدان الوطن العربيّ منها الأردنّ. أمّا باقي السكّان فيتشكّل من أجناس أخرى كالدروز والنور وآخرين فتميّز المجتمع الأردنّي بالتنوّع.

وكفل النظام السياسيّ والاجتماعيّ للجميع الحريّة الاجتماعيّة والدينيّة عقيدة وممارسة؛ مما ساعدهم في الحفاظ على خصوصيّتهم والتفرّد في بعض الطقوس والعادات والتقاليد.

وللعشائرّية دورفي المجتمع الأردنيّ كوحدات تنظيميّة أجتماعيّة في ظلّ ضعف منظّمات المجتمع المدنيّ . للأحزاب دورمهما في مسيرة المجتمع الأردنيّ، سياسيّا واجتماعيّا واقتصاديّا وثقافيّا .

ونظرا لأنّ الرابطة القبليّة هي الأقوى، فقد تشكّلت التقاليد والعادات والقيم الحياتيّة بناءً عليها تلك التي توجّه سلوك الأفراد وتشكّل ثقافتهم نتيجة تعايش بعضهم مع بعض لفترات طويلة، وبالتالي فللمجتمع الأردنيّ عاداته وتقاليده الاجتماعيّة الموروثة التي أسهمت في تشكيل هويته وميّزته عن المجتمعات الأخرى .

وعلى الرغم من أن معظم أفراد المجتمعات يستخدمون العادات والتقاليد كمصطلح واحد، إلا أن هناك إختلافا بينهما؛ فمثلا يتمّ تعريف العادات الاجتماعية على أنها أفعال تتم ممارستها بصورة متكررة يفرضها المجتمع على أفراده، وقد تمّ توارثها من جيل إلى جيل ، ومن هذه العادات ما هو الإيجابيّ ومنها ما هوالسلبيّ ، فمن العادات الإيجابية في المجتمع الأردنيّ، حسن الضيافة والتكافل الاجتماعيّ وغيرها.

أما بعض العادات السلبيّة التي تمّ توارثها ، إطلاق العبارات النارية والمبالغة في الأفراح والأتراح وغيرها، ويمكن للتربية أن تعمل على تنقية العادات والموروثات الثقافيّة السلبيّة . كما أنّ للعولمة، وللتكنولوجيا الحديثة، وللأوضاع الأقتصادية، أثراً كبيراً في إحداث التغيير السريع في العادات الإيجابيّة منها والسلبيّة .

فيما يمكن تعريف التقاليد بأنها موروث ثقافيّ تمّ توارثه عبر الأجيال وأصبح كالمراجع القديمة التي نحتفظ بها ونعتزّ بها وترسّخت وتحوّلت إلى ممارسات اجتماعيّة لها مكانة القداسة لأنها تحفظ هيبة الجماعة، لذلك من الصعب تغييرها، ونحن نعود إليها عند الحاجة .

ونظرا للتطوّرات العلميّة والتكنولوجيّة والعولمة التي أدّت إلى التأثير السريع على الثقافات، وأتساع الفجوة بين الأجيال، فقد أصبح الاباء مضطرين أحيانا إلى تبرير تصرفاتهم للأبناء تحت مسمّى العادات والتقاليد، حيث إن كثيرا من الممارسات تصدُر دون وعي، نتيجة نشأتهم الاجتماعية، وعليه فإنّ بعض الأبناء لا يتقبّلون بعض العادات والتقاليد السامية؛ بحجة الانفتاح التكنولوجيّ، والتواصل مع الآخرين، علما أن الإنفتاح على العالم لا يمكن أن يخالف العادات والتقاليد الإيجابيّة في شيء، وبالتالي فإنّه من الضروريّ أن يكون الفرد قادراعلى التواصل مع الحداثة والربط مع القدم بدون أن يضرّ أو يقلّل من ذاته أو من شأن أسرته أو مجتمعه أو يصدر

عنـه أيّ فعل يسـيء إلـى المعتقدات السـائدة، ويجعلـه ينحـرف عن المسـارالذي يُفتـرض أن يسير عليه مدى الحياة.

ولكلّ طبقة في المجتمع تقاليدها الخاصّـة، كالإحتفـالات فـي المناسبات الاجتماعيّـة والجاهات والمهور وغيرها .

أما **القِيَم** فهي التي توجّه سلوك الإنسان وتنظّم علاقاته بالاخرين ومن أبرز القِيَم الاجتماعية في الأردنّ الكرم، والتسامح، والتعاون وغيرها .

العُرف لغة : مـا تعـارف عليـه النـاس فـي عـاداتهم ومعـاملاتهم **واصطلاحا**: هـو مـا اعتـاده الناس، وساروا عليه من فعل شاع بينهم، أو لفظ تعارفوا إطلاقه على معنى خـاص لـم يوضـع لـه فـي **اللغة**، ولا يتبـادر غيـره عند سماع ذلك اللفظ. فـالعُرف: مـا يعرفـه النـاس كلهم، وبالتـالي فـالأعراف قد تصـبح تشـريعات؛ لأنهـا تحكـم المجتمـع، والعُـرف فـي مجتمعنـا أحيانـا أقـوى مـن القانون، كالجلوة مثلا .

ونتيجـة للتطـورات السياسـية والاقتصـادية وتغييـر التركيـب البنـائيّ للمجتمـع والعولمـة فمـن الطبيعيّ أن ينشأ صراع قَيِميّ بين القيم السائدة والقيم الجديدة (كـالإختلاط مثلا أوتعليم الإنـاث وعمل المرأة)، مما أثّرفي الأخلاق والسلوكيّات .

المجتمع الأردنـيّ

أولا: السكّان في الأردنّ وفقا لأماكن سكنهم

أ.سكّان البادية الأردنيّة

وهم البدو، ويقسمون إلى بدو الشمال، وبدو الوسط وبدو الجنوب ، ويتبعون إداريا إلى المحافظات الآتية (المفرق، واربد ، والعاصمة، ومادبا، والطفيلة، والكرك، ومعان ، والعقبة).

ولسكّان البادية لهجة تميزهم عن غيرهم، ويتمسّكون بالعادات والتقاليد البدوية الأصيّلة.

لقد أعتمد البدو سابقا في معيشتهم على تربية الأغنام والإبل فقط ، إلا أنه منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين، ظهرت مهن جديدة وأنماط عمل تتمثل بالوظائف الحكوميّة والخدمة العسكريّة والخدمات والإعتماد على الدخل الثابت، نتيجة لتطور وسائل المواصلات والاتصال وربط القرى والتجمّعات السكانيّة البدويّة مع بعضها البعض وانتشار الطرق الزراعيّة وانتشار التعليم ، وتجهيزالمدارس، ووصول الخدمات الحكوميّة ومدّها بخدمات الماء والكهرباء .

ب. سكّان الريف

وهم الذين يقطنون القرى والأرياف، حيث اعتمدوا سابقا في معيشتهم على الزراعة وتربية الماشية فقط، إلا أنّه نتيجة للتطوّرات التنمويّة وتوفير جميع الخدمات، أصبح سكّان الريف يعملون في المجالات كافة ، علما أنّ هناك نسبة كبيرة من سكّان الريف هاجروا ولا زالوا يهاجرون إلى المدن؛ طلبا للعلم والعمل من أجل تحسين ظروفهم المعيشية.

كما نجد أن بعض القرى أصبحت متّصلة مع المدن الرئيسة، وأصبحت بعض الخدمات في عدد من القرى القريبة من المدن تضاهي الخدمات الموجودة في المدينة.

ج. سكّان المدن

وهم الحضر، حيث يشكّلون النسبة الأكبرمن سكّان الأردنّ ، ويقطنون المدن الأردنّية مثل (عمان، والسلط، واربد، ومادبا، والعقبة، وجرش، وعجلون، والكرك، والزرقاء، والطفيلة، والمفرق، والرمثا، والرصيفة، وغيرها من المدن الأردنّية).

وتُعدّ المدن مناطق جاذبة للسكّان نتيجة لتمركز الخدمات والنشاطات الاقتصاديّة والسياسيّة والإداريّة فيها. إلا أنّه في السنوات الأخيرة فإنّ الفجوة في الخدمات بين المدن والريف والبادية قد تقلصت كما ذكرنا انفاً.

ثانيا : السكّان في الأردنّ وفقا لأنواع التركيب السكانيّ وحجمه

وفقا لتعداد السكّان والمساكن الذي أجرته دائرة الاحصاءات العامّة عام 2015، بلغ إجماليّ السكّان الذين تمّ عدّهم فعلا 9,531,712 نسمة ، (نسبة السكّان الأردنّيين 69.4%، بينما تبلغ نسبة غير الأردنّيين حوالي 30% من إجماليّ السكّان ، نصفهم تقريباً من السوريين ويبلغ 1.3 مليون نسمة بينما يبلغ عدد المصريين حوالي 660 ألفاً نسمة) ،

وذلك يعني أنّ عدد سكّان المملكة الأردنّية منذ ستينيّات القرن العشرين، قد تضاعف أكثر من عشرمرات خلال خمسة وخمسون عاما. وكانت الزيادة الأكبرخلال العقد الماضي، وخصوصاً منذ عام 2011، فقد بلغ معدّل النموّ السكّاني في الأردنّ خلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2015 حوالي 5.3% سنويا. ويعود هذا الارتفاع في المعدل إلى الهجرات القسريّة واللجوء للمملكة، حيث كان معدّل النموّ السنويّ للأردنّيين 3.1% سنويا مقابل 18% لغير الأردنّيين. وبلغ متوسط حجم الاسرة 4,82 فرداً، وبمقارنة متوسط حجم الأسرة بالتعدادات آنفة الذكر، يتبين أنّ حجم الأسرة أستمر بالإنخفاض التدريجيّ خلال العقود الأربعة الأخيرة.

وحول توزيع السكّان حسب المحافظات بناء على تعداد عام 2015 فقد تجاوز عدد السكّان في محافظة العاصمة أربعة ملايين نسمة؛ ويعود ذلك إلى أنّ العاصمة تُعَدُّ المحافظة الأكثر جذبا للأردنّيين وللقادمين إلى المملكة من غير الأردنّيين. وكذلك فقد أرتفع نصيب المحافظات

المستقبِلة لغيرالأردنّيين وخصوصاً اللاجئين السوريّين مثل: إربد والمفرق، وذلك على حساب المحافظات التي لم تستقبل أعدادا كبيرة.

ثالثا :السكّان والتنمية

إن عدد السكّان والخصائص السكانيّة والاقتصاديّة ومعدّلات النموّ السكّاني والتوزيع الجغرافيّ لهم يؤثرفي إمكانات التنمية بشكل عام، وعلى فرص تحسين نوعيّة الحياة، والحدّ من الفقر؛ وذلك لأنّ العلاقة بين السكّان والتنمية علاقة تفاعلية. فالزيادة السكّانيّة غير المدروسة تؤدي إلى ضعف التنمية وزيادة معدلات الفقر وذلك إن لم يكن هناك إستثمار وتوظيف الموارد البشريّة بالشكل الصحيح.

لقد شهدت المملكة تغيّراتٍ جوهريّةٍ منذ منتصف القرن الماضي في الجوانب المجتمعية كّافة، وخصوصاً في الجوانب الديموغرافية، مما أدى إلى انتقال المجتمع السكّانيّ في الأردنّ من مستويات الإنجاب المرتفعة إلى مستويات أقل أرتفاعا، شكّلت في مجموعها مؤشرا نحو الاقتراب من الدّخول في مرحلة الانتقال الديموغرافي وما يترتب على ذلك من "فرصة سكّانيّة " تتميّز بالانخفاض في نسبة الأطفال دون سن 15 من عدد السكّان، وتزايدٍ كبيرٍ في نسبة السكّان في الأعمار المنتِجة.

إنّ التغيرّات السكّانيّة في المجتمعات تكون نتيجة تأثير ثلاثة عوامل هي: الإنجاب والوفيات والهجرة. فالتغيّر الطبيعيّ للسكّان يتمثّل بالفرق بين المواليد والوفيات. أما وكما هوالحال في الأردنّ فالهجرة تؤدّي دوراً حاسماً في النموّ السكّانيّ كبقيّة الدول المستقبلة للمهاجرين.

وبالتالي فإنّ النموّ السكّانيّ = التغيّر الطبيعّي (المواليد – الوفيات) + (صافي الهجرة).

عناصر النموّ السكّاني

1. الإنجاب

يُعرف الإنجاب بأنه: قدرة الزوجين على إنجاب أطفال أحياء. وله الدورالأكبرفي التغّير السكّانيّ في الأردن، ونتيجة للانخفاض المتواصل الذي شهده معدل الإنجاب الكليّ خلال الفترة الزمنّية من عام 1976 – الى عام 2012، إنخفض معدل الإنجاب من (5.3) طفلاً للمرأة في عام 1976 إلى (4.7) طفلاً للمرأة في عام 2012 ، أمّا حجم الأسرة الأردنّية فقد انخفض من (6.7) عام 1979 إلى حواليّ (4.82) وفقا للتعداد السكاني 2015.

وقد أسهم في انخفاض مستويات الإنجاب للأردنّيين مايأتي:

أولا: ارتفاع السنّ عند الزواج الأول؛ وذلك يعود إلى ارتفاع نسبة التعليم، وإرتفاع تكاليف الزواج وغيرها. ووفقا للتعدّاد السكّانيّ لعام 2015 فقد بلغ متوسط العمرالذي يتزوج عنده الأردنّيون (25.5) سنة للذكور، مقابل (21.5) سنة للإناث.

ويشيرالتعدّاد العام للسكّان والمساكن لعام 2015 إلى متوسّط عمر العزوبيّة في الأردنّ وهو مؤشّرخاصّ للذين تزوّجوا، حيث تشير النتائج إلى أنّ الذكور يقضون في المتوسط (32.7) سنة في العزوبيّة قبل أن يتزوجوا، في حين أنّ الإناث يقضين (27.7) سنة قبل أن يتزوّجن . (المصدر: دائرة الإحصاءات العامّة التعداد العامّ للسكّان لعام 2015).

ثانيا: الاهتمام والتركيزعلى برامج ووسائل تنظيم الأسرة.

وبالتالي فإنّ السبب في الانخفاض الملموس في معدّل الإنجاب الكليّ في الأردنّ يعود إلى: ارتفاع المستوى التعليميّ للإناث، وزيادة نسبة مشاركتهنّ في النشاط الاقتصاديّ، فضلاً عن ارتفاع متوسط العمرعند الزواج الأوّل.

ومن الطبيعيّ أنّ الانخفاض في معدّلات الإنجاب سيؤدّي إلى تغيّرفي التركيب العمريّ للسكّان وما يتّصل به من تداعيات كانخفاض نسبة الإعالة العمرّية والاقتصادّية، وسيؤدّي على المدى البعيد إلى ظهور ظاهرة التعمّر للسكّان، مما سيتطلّب إجراء تعديلات مستمرّة على السياسات والبرامج والخدمات للفئات العمرية كلّها.

2. الوفيات

بلغ توقّع الحياة للإناث على المستوى الوطنيّ (76.7) سنة مقابل (72.7) سنة للذكورأي بزيادة مقدارها اربع سنوات لصالح الإناث.

وسجّلت محافظة البلقاء ومحافظة عجلون أعلى توقّع للحياة للذكورفي الأردنّ، حيث بلغ (73.5) سنة للفرد، تلتهما محافظة الزرقاء بتوقّع حياة بلغ (73) سنة للفرد. وفي المقابل، سجّلت محافظة الطفيلة ومحافظة مادبا أدنى قِيَم لتوقّع الحياة للذكور وبلغت (70.4) سنة للفرد و(70.6) سنة للفرد للمحافظتين على التوالي. (تقرير المجلس الأعلى للسكّان لعام 2014).

إنّ التباين في العمر المتوقّع عند الولادة بين المحافظات مؤشّرٌعلى التباين في الخدمات الصحيّة وغيرها، وهذا يتطّلب من متّخذي القرار وراسمي السياسات إعادة النظر في توزيع الخدمات وتحقيق العدالة بين المحافظات .

3. الهجرة

شهد الأردنّ قدوم موجاتٍ متلاحقةٍ من الهجرات القسرّية نتيجةً للصراعات السياسيّة التي شهدتها المنطقة في القرن الماضي، واستقبل الأردنّ أعداداً كبيرةً من اللاجئين الفلسطينّيين نتيجة الحرب العربيّة - الإسرائيليّة في عام 1948 وأعداداً كبيرةً من النازحين من الضفّة الغربّية للأردنّ في عام 1967. وشهد الأردنّ قدوم هجراتٍ قسرّيةٍ من لبنان في عام 1975؛ نتيجةً للحرب الأهليّة آنذاك. ومع بداية عقد التسعينيات، تدّفقت أعداد كبيرة من المهاجرين العراقيين

إلى الأردنّ في عام 1990؛ نتيجةً لنشوب أزمة الخليج الثانية، والحرب التي تلتها في عام 1991. وتجدّد تدّفق المهاجرين العراقيين إلى الأردنّ إثر حرب عام 2003، وأشارت مصادر البيانات إلى أنّ عددهم قد فاق نصف مليون مهاجر. وأدّت الأحداث التي تشهدها سورّيا منذ عام 2011 إلى قدوم موجاتٍ متلاحقة ومستمرة من اللاجئين، معظمهم من النساء والأطفال، وتُقدّرأعداد السوريين المقيمين في الأردن حالياً (1,265,514) مليون نسمة (التعداد العام للسكان والمساكن 2015)، وبالتالي فقد فرضت الحالة السورّية واقعاً ديموغرافياً على الأردنّ سيكون له تأثيركبيرعلى سيناريو التحوّل الديموغرافيّ والانتفاع من عوائد الفرصة السكانيّة.

(وتظهر الفرصة السكانيّة عندما يبدأ معدّل نموّ الفئة السكانيّة في أعمار القوى البشرية الأفراد في الأعمار 15- 64 سنة بالتفوق بشكلٍ كبيرٍ على معدل نمو فئة المعالين في الأعمار دون الخامسة عشرة و(65) سنة فأكثر).

إنّ التغييرالديموغرافي الناتج عن اللجوء أثّر وسيؤثّربشكل كبيرفي المجتمع الأردنيّ اقتصاديّا وسياسيّا واجتماعيّا وثقافيّا، كما وسيكون له أثركبير في ارتفاع نسبة الإعالة، وازدياد نسب الفقر والبطالة؛ مما سيؤدّي إلى ارتفاع العنف والجرائم؛ وبالتالي التأثيرعلى الأمن الاجتماعيّ والسياسيّ فضلاً عن الضغط على الخدمات الصحيّة والتعليميّة وغيرها.

الجريمة في المجتمع الأردنيّ

الجريمة لا تحدث في الأردنّ إلا نادراً، فقد كان المجتمع الأردنيّ بسيطا تحكمه قيم الصدق والأمانة والنخوة والأستقامة وغيرها من القيم التي تحكم السلوك والمستمدّة من تعاليم الشريعة الإسلاميّة والقيم العربية المتوارثة.

إلاّ أنّ التطوّرات السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة التي حدثت على المستويين العالمي والاقليمي وتدفّق اللاجئين، وارتفاع مستوى الفقر والبطالة، وارتفاع مستوى المعيشة وغيرها من

الأسباب التي أدّت إلى إزدياد جرائم نادرا ما كانت تحدث وكذلك إلى ظهورجرائم لم تكن موجودة أصلا في المجتمع الأردنيّ. كجرائم القتل والنصب والاحتيال والسرقة والإغتصاب وكذلك الإتجّاروتعاطي المخدرات فضلاً عن الجرائم الالكترونية.

اولا- المخدرات

بدأت ظاهرة انتشار المخدّرات تشكّل قلقا للمجتمع الأردنيّ في أنحاء المملكة كافّة؛ وذلك لأن المخدّرات بأنواعها كافّة من أخطرالآفات التي يمكن أن تدّمرالمجتمع ، وتعرف بأنها (كلّ مادّة تحتوي على عناصر منوّمة أومسكّنة أومفتّرة أومنشّطة، التي إذا استخدمت في غير الأغراض الطبيّة المعدّة لها؛ فإنها يمكن أن تُصيب الجسم بالفتور والخمول وتشُلّ نشاطه وتُصيب الجهازالعصبيّ المركزيّ والجهاز التنفسيّ والجهازالدوريّ بالأمراض المزمنّة، ويمكن أن تؤدّي إلى حالة من التعوّد أو ما يسمى "الإدمان" مسببة أضرارًا، وقد تكون مادّة نباتيّة أومصنّعة).

إنّ انتشار المخدّرات وتفشّيها له آثارمدّمرة وخطيرة على كلّ من الفرد والمجتمع في مناحي الحياة كافّة: كالاقتصاديّة والاجتماعيّة والامنيّة والسياسيّة، حيث إنّ النسبة الأكبرمن المتعاطين هم من فئة الشباب، وهي الفئة التي يعتمد عليها بناء المجتمعات وتقدمها .

أ. آثار انتشار المخدّرات :

1 . انتشارالعنف بأنواعه كافّة سواء العنف المجتمعيّ أم الجامعيّ أم الأسريّ التي قد تؤدّي إلى القتل أحيانا.

2 . انتشار الفساد والفوضى.

3. انتشار جميع أنواع الجرائم: كالسرقة والنصب والاحتيال والقتل والاعتداءات بأشكالها كافّة.

4. هدرمال الدولة بالإنفاق على كوادرالأمن لمكافحة انتشارالمخدّرات وكذلك كلفة علاج الإدمان وآثاره، فضلاً عن مكافحة المروّجين للمخدّرات.

5. تعريض حياة رجال الأمن العامّ والمواطنين للخطرخلال عمليات المداهمة والمتابعة لمروّجي المخدرات وتجّاره.

6. التأثيرعلى الناتج الاقتصادّي نتيجة لتدني إنتاج الفرد المتعاطي.

7. غياب الأمن الأجتماعيّ.

8. غياب الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأسرة ، وغيرها من الآثارالسلبية سواء على الفرد أم الأسرة أم المجتمع.

ب. أسباب انتشار المخدّرات وتعاطيها :

بدأت الدولة تشعر بخطر انتشار المخدّرات، علما أنّه ولوقت قريب كان الأردنّ يُعدّ ممرا للمخدّرات وليس مستقرا لها. وبالتالي فإنّ دائرة مكافحة المخدّرات وبالتعاون مع مؤسّسات المجتمع المدنيّ والجامعات والمدارس وغيرها من المؤسّسات، قامت بالبحث عن أسباب تعاطيها وانتشارها بين فئات المجتمع في معظم مناطق المملكة ، وذلك من أجل منع استفحالها بين أفراد المجتمع. ومن أجل تحقيق ذلك عملت على التعرّف إلى أسباب الإتجّار والترويج والتعاطي، من أجل تحقيق القضاء على مشكلة المخدّرات.

وقد تبّين أن من أسباب انتشار الإتجّاروالترويج للمخدرات ما يأتي:

1. تحقيق الثروة للتجّارالكباربالربح السريع .

2. سيطرة تجّارالمخدّرات على بعض المناطق بتهديد أهلها في حال تواصلهم مع الجهات الأمنية.

3. بهدف كسب المال من أجل العيش نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة.

4. غياب العقوبات القانونيّة الرادعة كإعدام تجّارالمخدّرات، أسهم في انتشارالمخدّرات.

5. غياب الرقابة الفعّالة على الأماكن العامّة كالمقاهي وصالونات الحلاقة الرجاليّة والنسائيّة، والأندية الرياضيّة، ومحطات الحافلات، والحدائق العامة، والأندية الليليّة وغيرها من المناطق العامة التي تُعدُّ ملاذاً لتعاطي المخدّرات .

6. تعاون وتواطؤ بعض المسؤولين في متابعة التجّاروعدم تطبيق القانون عليهم .

7. تصنيع أنواع متعدّدة من المخدّرات وزراعة بعضها شجّع انتشارها في فترة وجيزة .

إن انتشارالتعاطي في معظم المناطق وبين معظم فئات المجتمع، الشباب والاطفال وكذلك الأغنياء والفقراء، والمتعلمين والأميّين؛ إنما يعود الى عدة أسباب أهمها مايأتي:

1- توفير المخدّرات بأسعار زهيدة مما يساعد على الحصول عليها .

2- الفضول وحب الاستطلاع وإلحاح الأصدقاء أهم حافزعلى التجربة.

3- التحدي السلبّي بين الشباب من خلال الضغط النفسي (لو كنت رجلا لجربت).

4- الفراغ لدى الشباب.

5- البطالة ، التي تُعدّ أحد العوامل التي تؤدّي إلى إحباط الشباب.

6- الفقر، اذ يعتقد الفقيرأنّه بتناوله المخدّرات يهرب من الواقع في حين أنه يؤزّم المشكلة.

7- سوء التربية، وغياب الدور الرقابيّ والتربويّ للأسرة وللمؤسسات التربويّة.

8- عدم وعي الأهل وجهلهم بكيفيّة التعرّف إلى المؤشّرات الأوليّة التي تدلّ على وقوع أبنائهم فريسة للمخدّرات.

9- التفكّك الأسريّ.

10- غياب الوازع الدينيّ.

11- ضعف دورمؤسّسات المجتمع المدنيّ ومراكز الشباب والمؤسّسات الشبابيّة.

12- سوء استخدام وسائل التكنولوجيا.

ثانيا: العنف

أصبح العنف ظاهرة بشريّة تشكّل تحدّيا للعالم يستوجب الدراسة والاهتمام مع العلم أنّ العنف بدأ منذ بدء البشريّة، وذلك بقتل هابيل لأخيه قابيل، وبحسب منظّمة الصحّة العالميّة، فإنّ العنف بأنواعه شتّى يتسبب بوفاة ما يزيدُ على مليون وربع مليون نسمةٍ في أنحاء العالم جميعها سنويا، فضلاً عن الإصابات والإعاقات؛ وبالتالي فأنّه سينتج عن ذلك معاناة قد تكون جسديّة ، وجنسيّة، ونفسيّة، وإنجابيّة، وهذا سيؤدّي الى وجود أعباء على الدول .

ويمكن تعريف العنف لغةً: بأنّه الشدّةُ والقسوة، والعنف **اصطلاحا** الشدّة والقسوة ونزع الرّفق، وهوكلّ تصرُّفٍ أوسلوك يُقصد به إلحاق الأذى بالآخرين، سواءً جسمياً أم نفسياً أم جنسيا أم إهانة أم إهمالا أم استهزاء أم سخرية أم إجبارا أم تسلُّطاً وإظهار قوّة أوسيطرة على الموارد أوإسماع كلماتٍ بذيئةٍ أو خادشة أو مؤلمةٍ.

ويمكن تعريف العنف بأنّه أيّ سُلوكٍ يتضمّنُ تهديدً أو استخداماً مُتعمّدً للقوّة الجسديّة ضدّ الآخرمهما كانت صفتهُ سواءً أكان فردً أم طائفةً أم جماعة، وقد ينتُجُ عن هذا السلوك أو الممارسة قتلٌ أو صدمةٌ نفسيّة أو حرمانٌ أو تأخُّرٌ في النُّمو. فللعنف تعريفات عدّة تصبّ جميعها بإلحاق أذى بالآخرأوالآخرين .

أنواع العنف وفقا لمكان حدوثه:

أولا :العنف الأسريّ

يمكن تعريف العنف الأسريّ بأنّه أيّ تصرّف يتّسم بالعدوانية يقوم به أحد أفراد الأسرة ضد فرد من أفرادها؛ وذلك بهدف إلحاق الأذى، والسيطرة، والإخضاع بصورة إجباريّة.

والعنف الأسريّ بأشكال كافّة سواء الضرب أم الإهمال أم التحقيرأم السيطرة على الموارد له آثارنفسيّة سلبيّة تنعكس على الروابط الأسريّة وعلى مستقبل أفراد الأسرة وبالتالي على المجتمع .

ومن أسباب العنف الأسريّ :

1. غياب الوازع الدينيّ وكذلك التفسيرالخاطئ للدين.
2. الفقر.
3. البطالة.
4. النشأة في أسرة يسودّها العنف.
5. غياب التكافؤ بين الزوجين.
6. تعاطي المخدّرات والكحول.
7. أسباب سياسية، فالظلم والقمع سيؤثران نفسيا في الفرد مما ينعكس على الأسرة.
8. التمييزبين أفراد الأسرة،سواء بين الذكوروبين الاناث أم تفضيل أحد الأبناء أم تفضيل أيّ فرد على الأفراد الاخرين .

ويمكن الحدّ من العنف الأسريّ بالابتعاد عن الأسباب التي تؤدّي إلى إيذاء مباشر أو غيرمباشر، كما أنّ للرقابة الذاتيّة على التصرّفات ومحاسبة الذات سيحدّ من العنف الأسريّ، فضلاعن التركيزعلى التربية الدينية ونشر الوعي في الوسائل الإعلامية كافّة وغيرها لما للعنف الأسريّ من اثار سلبيّة على المجتمع.

ثانيا :العنف الجامعيّ

إنّ سلوك الطالب في الجامعة يعكس البيئة الاجتماعيّة التي نشأ فيها وكذلك البيئة الأسرّية التي تربى فيها ، وإننا نجد أنّ العنف في الجامعات قد انتشر بصورة كبيرة ، حتى كاد أن يصبح ظاهرة، إلاّ أنّ معرفة الأسباب وتفعيل القانون أدّى إلى الحدّ من العنف في الجامعات.

إنّ العنف الجامعيّ من أهمّ المشكلات التي يواجهها الطلبة في الجامعة، ويعدّ العنف الجامعيّ من السلوكّيات العدوانيّة والمتطرفة؛ ومن هذه السلوكيات: الضرب، والشتم والقذف، والمشاجرات، والتعدّي على ممتلكات الجامعة وإتلافها والتحرش .

أسباب حدوث العنف في الجامعات

1. أسباب اجتماعيّة منها : التعصّب القبليّ ، ونتائج الانتخابات، وعلاقة الفرد بأهله وجيرانه، والمواقف والمشكلات التي يواجهها الطالب ويعجزعن حلها .

2. أسباب اكاديمية منها: تدنّي تحصيل الطالب الاكاديمي يؤدّي إلى إحباطه وينعكس ذلك سلبا على سلوكه تجاه الاخرين أو تجاه ممتلكات الجامعة .

3. الفراغ منها: إن تدنّي النشاطات النوعيّة في الجامعات ينعكس سلبا على كيفيّة قضاء الطالب لوقت فراغه.

ويمكن الحدّ من العنف الجامعيّ ، بعقد برامج توعوّية وتدريبية في الجامعات، وإشراك الطلبة في النشاطات جميعها وكذلك إعطاؤهم الحق في إختيارنشاطاتهم، كما أنّ تفعيل القانون في معاقبة المتسبّب في المشاجرات سيحدّ من العنف الجامعيّ.

ثالثا : العنف المدرسيّ

يُقصد بالعنف المدرسيّ بأنّه اي سلوك قد يؤدي إلى إيذاء جسديّ او نفسيّ أومـاديّ داخل الوسط المدرسيّ، ومن الممكن أن يكون العنف المدرسيّ بين الطلبة ذاتهم أوموجّها من المعلّم نحو الطلبة أومن الإدارة نحوالطالب أوالمعلم أو أي فرد داخل المدرسة.

أشكال العنف المدرسي

1. الإهانة والتوبيخ.

2. المشاجرات بين الطلبة.

3. الاعتداء على المرافق، وتخريب الممتلكات العامّة.

4. الاعتداءات الجنسيّة.

5. الترويج للتدخين والمخدّرات والمؤثرات العقليّة.

أسباب العنف المدرسي

1. عدم معرفة الاحتياجات الطلابيّة المعنويّة والماديّة، وعدم معرفة الفروق الفرديّة بينهم .

2. ضعف شخصيّة المعلّم .

3. تدنّي مهارات الاتصال والتواصل لدى المعلّمين، وتدنّي خبرتهم بأساليب التواصل مع الطلبة؛ مما يجعلهم يلجأون للعنف وبالتالي إيقاع العقوبات بحقّهم .

4. افتقارالمدرسة الى المرافق العامّة، وعدم وجود بيئة مدرسيّة آمنة.

رابعا :العنف المجتمعيّ

يمكن تعريف العنف المجتمعيّ بأنّه سلوك يؤدّي إلى إيذاء أوانتهاك لحقوق الإنسان؛ مما يؤدّي إلى إحداث خلل ما في المجتمع، وقد يكون هذا الإيذاء في المدارس أوفي الجامعات أو في الشوارع أوأماكن العمل، أوفي الحدائق أوغيرها، وكذلك العنف الاقتصادي والسياسي والقانوني، لذا فإنّ العنف المجتمعيّ يُعدّ خطيرا لأنّه يُخلّ في أمن المجتمع .

وقد انتشر في الآونة الأخيرة بعض من أشكال العنف التي تُعدّ غريبة على مجتمعنا، كالسلب والنهب والتحرّش في الشارع والسرقة والرشوة وغيرها من مظاهرالعنف المجتمعيّ.

أسباب العنف المجتمعيّ

1. أسباب اقتصاديّة: كارتفاع مستوى المعيشة والفقر والبطالة.

2. أسباب اجتماعيّة: كغياب العدالة والمساواة.

3. أسباب سياسيّة: كفشل تطويرالحياة السياسيّة ووجود ديمقراطية منقوصة.

4. أسباب قانونيّة: كعدم الوعي القانونيّ.

أهم الوسائل لمواجهة العنف المجتمعيّ

1. إجراء بحوث علمية حول العنف والأخذ بتوصياتها.

2. إعطاء الإعلام دوراً فاعلاً في التوعية، من خلال برامج هادفة في مناحي الحياة كافّة.

3. القضاء على الواسطة والمحسوبيّة.

4. تعديل القوانين الناظمة للحياة السياسيّة.

5. ضمان انتخابات نزيهة.

6. القضاء على الفساد.

7. تحقيق العدالة الاجتماعيّة بين الأفراد وبين المحافظات.

8. ضمان سيادة القانون.

فضلاعن العديد من المقترحات المتعدّدة كحل مشكلتي الفقر والبطالة لضمان العيش الكريم للمواطنين جميعا على حد سواء، وبذلك سيتم القضاء على العنف المجتمعيّ .

<u>أنواع العنف وفقا للمعنّف</u>

1. العنف ضدّ المرأة .

2. العنف ضدّ الأطفال .

3. العنف ضدّ المسنين .

4. العنف ضدّ الرجل .

يمكن التأكيد أنّ جميع أشكال العنف الممارسة ضد أيّ فرد ستؤدّي إلى عنف نفسيّ، وأن أيّ عنف يقع على أيّ فرد سواء أكان عنفا جسديا أم إجتماعيا أم غيره سيكلّف الدولة مادّيّا بشكل مباشرأوغيرمباشر.

وقد صادق الأردنّ على الاتفاقيّات الدوليّة المتعدّدة كاتفاقيّة حقوق الطفل واتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة كلّها.

الأسرة الأردنيّة

تُعدّ الأسرة إحدى أهم المؤسّسات التربويّة، حيث إنّ لها الدورالأكبر في بناء شخصيّة الفرد منذ طفولته، وكذلك في بناء المنظومة القيميّة لديه، وإعداده كمواطن صالح مُنتَمٍ لأسرته ووطنه

وللأسرة في المجتمع الأردنيّ نوعان هما :

1. الأسرة الممتدّة.

2. الأسرة النوويّة.

فالأسرة الممتدّة كانت ولا زالت موجودة في الريف، إلاّ أنّ هناك تحوّل مستمرمن نمط الأسرة الممتدّة إلى الأسرة النوويّة؛ نتيجة لعوامل متعدّدة منها: التعليم والهجرة من الريف إلى المدينة، والتنوّع في أشكال النشاط الاقتصاديّ والاستقلال الماديّ والتحضّروغيرها من العوامل.

وظائف الأسرة الأردنيّة :

1. التربية الأخلاقيّة والتنشئة الاجتماعيّة .

2. الوظيفة الدينيّة .

3. الإعداد المهنيّ .

4. القضاء على النزاعات وفضّها طبقا للأعراف السائدة .

5. تعزيزالانتماء للوطن .

المشكلات التي تواجه الأسرة الأردنيّة

لقد تأثّرت الأسرة الأردنيّة بالعولمة والتطورّات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة والتكنولوجيّة وأصبحت تواجه تحدّيات ومشكلات لم تكن منتشرة في المجتمع الأردنيّ منها :

1. ازدياد نسبة الطلاق .

2. التفكّك الاسريّ .

3. انحراف الأبناء .

4. العنف الأسريّ .

5. التمرّد على الوالدين .

تعدد الزوجات :

ويعني الزواج بأكثرمن زوجة، وقد شرعها الاسلام، ولتعدّد الزوجات مؤيّدين ومعارضين؛ حيث يرى المؤيدون أنّه حقّ للرجل وهو ضرورة لطبيعة الرجل البيولوجيّة وكذلك للقضاء على العنوسة المتفشيّة في المجتمع، ولأسباب متعلقة بالإنجاب وغيرها .

في حين يجد المعارضون أنّ التعدّد يؤدّي إلى عدم القدرة على تحقيق التربية الأسريّة السليمة، والرعاية المناسبة للزوجة والأطفال سواء الرعاية الصحيّة أو العاطفيّة كذلك سيؤدّي

إلى الصراع بين الزوجين، ومضاعفة المشاكل التي قد تكون موجودة أصلا، التي قد تؤدّي الى التفكّك الأسريّ وانحراف الأبناء؛ وبالتالي زيادة المشاكل المتعلّقة بالأبناء، فضلاعن الضغط على موارد الأسرة .

مشاركة المرأة في الحياة العامّة

لقد كَفِلَت الشريعة الاسلاميّة حق مشاركة المرأة في الحياة العامّة، وأكّد الدستور الأردنيّ والميثاق الوطنيّ الأردنيّ على المساواة بين المرأة والرجل.

تشكّل المرأة الأردنيّة حوالي نصف المجتمع؛ لذلك فقضيّة النهوض بأوضاع المرأة، وتمكينها من أداء دورها الفاعل بوصفها شريكا كاملا في تنمية المجتمع وتقدمه، من أهمّ أولويّات الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية، اذ لا تنمية شاملة ومستدامة دون مشاركة فاعلة للمرأة والشباب وطاقات المجتمع كافّة.

لذا دأب الأردنّ منذ عقود على إدماج المرأة في الحياة العامّة، من خلال برامج متكاملة وُجّهت نحو مراجعة التشريعات، وتحديد العقبات والعوائق التي تحول دون مشاركتها، والسعي إلى بناء قدراتها، وتمكينها من النهوض بأدوارها، واحتلال مكانتها اللائقة، فعملت الحكومة على إدراج قضايا المرأة على الأجندة الحكوميّة، مستندة إلى الرؤى الملكيّة السامية، ومرتكزة إلى نصوص وروح الدستور الأردنيّ، الذي يؤكّد على المساواة ويشير صراحة إلى عدم جواز التمييز. وخطت المرأة الأردنيّة خطوات واسعة باتجاه احتلال أدوارها الملائمة، وأخذ مكانتها الطبيعية والسعي نحوالحصول على حقوقها الكاملة في المجتمع.

لقد حقّقت المرأة إنجازات كبيرة في المجالات كافّة، ووفقا لدائرة الاحصاءات العامة فإنّ نسبة الأميّة في الاردن لعمر(15) سنة فما فوق لعام 2015 بلغت 6. 5% (نسبة الذكور 5.3%، ونسبة الإناث 10%) إلّا أنّ نسبة التحاقها في التعليم الأساسيّ تعادل تقريبا نسبة التحاق

الذكور، في حين أنّ نسبة التحاقها في المرحلة الثانوية تفوق نسبة التحاق الذكور، كما أنّ نسبة التحاقها في الجامعات تزيد على 60% في الكليات العلميّة والأدبيّة.

وعلى الرغم من أنّ الاستثمار في تعليم المرأة كبير، إلّا أنّ ذلك لا ينعكس على مشاركتها في سوق العمل، حيث لم تتجاوز نسبة مشاركتها عبرسنوات متتالية ما بين (12% - 14%) مما يؤثّرعلى الدخل القومي.

أمّا على صعيد مشاركتها السياسيّة، فقد حقّقت إنجازات كبيرة؛ فنتيجة لنضالها الطويل ولوجود إرادة سياسية تؤمن بأهميّة مشاركتها، فقد حصلت المرأة الأردنيّة على حقها في الترشّح والانتخاب لمجلس النواب عام 1974، وشاركت كناخبة عام 1984، وكمرشحة عام 1989، إلّا أنّها حققت نجاحا عام 1993 عندما فازت توجان فيصل عن المقعد الشركسيّ؛ ممّا شجّع النساء على الترشّح في الانتخابات النيابية عام 1997، فترشّحت 17 امرأة، ولم يحالفهن الحظّ ، ممّا دعا القيادات النسائيّة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ إلى تنفيذ حملات لكسب التأييد، والمطالبة بتخصيص مقاعد للنساء (الكوتا).

فتم تخصيص ستة مقاعد عام 2003 ، مع الحفاظ على حقها بالمنافسة على المقاعد الأخرى . إلّا أنّ ذلك لم يحقّق طموحات النساء ، فاستمرّت المطالبات بزيادة حصّة المرأة ، إلى أن وصل عدد المقاعد المخصّصة للنساء 15 مقعدً، ونظرا لأنّ النساء أثبتن جدارتهنّ وبدأ تغيير طفيف على الثقافة المجتمعيّة، فقد فازت خمس نساء بمقاعد أساسيّة؛ ليصبح عدد النساء في مجلس النواب 20 امرأة عام 2016، كذلك تم تعيين نساء في مجلس الاعيان.

كما أنّ نسبة مشاركة المرأة في البلديّات تزيد على 34%، علما أنّ نسبة الكوتا للمرأة في المجالس البلديّة تبلغ 25%، فضلاعن تخصيص ما نسبته 15% من عدد أعضاء مجالس المحافظات للمرأة. بحيث يتم انتخاب 10% و تعيين 5% فقط .

وكان تعيين أوّل وزيرة في الأردنّ عام 1979، حيث تراوحت مشاركة النساء منذ ذلك العام في جميع الوزارات (صفر - 7) وزيرات، ونضيف أنّ المرأة تشارك في المواقع كافّة فمنهنّ سفيرات وأمناء عامّين، وبعض المرتبات في القطاع العسكريّ (القوّات المسلّحة، والأمن العامّ والدفاع المدنيّ، وغيرها) .

كما انّ للمرأة دورا كبيرا في الجهاز القضائيّ، فقد تمّ تعيين أوّل قاضية في الأردنّ عام 1996 هي القاضية تغريد حكمت، كما تمّ تعيينها لاحقا كأوّل قاضية عربيّة في محكمة دوليّة. امّا اليوم فقد أصبحت نسبة النساء في القضاء تزيد على 30%. وتم تعيين رئيسة محكمة، وفي 2018/1/25 تم تعيين أوّل قاضية في محكمة التمييز.

المراجع

- ابو جابر، شبيب (1979) المجتمع الاردني، دراسة اجتماعية تربوية، الجامعة الاردنية.

- التل، سعيد مصطفى، وآخرون (2017)، التربية الوطنية لطلبة الوطن العربي، المملكة الاردنية الهاشمية، الطبعة الاولى، (2016 ، 2017).

- الجريبيع، محمد عبد الله (2009) الصور والأدوار الجندريه للرجل والمرأة في ثقافة مجتمع البادية الأردنية ، عمان، مركز الثريا.

- الحسين ، ايمان بشير (2009)، اردنيات في المجالس البلدية ، تشرين الأول ، دراسة مقدمة اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، اليونيفيم ، UNDP.

- الخاروف، امل ، والحسين، ايمان بشير (2010)، تجربة المرأة الاردنية المرشحة للانتخابات النيابية لعام 2007 ، بحث منشور، المجله الأردنية للعلوم الاجتماعية ، مجلة علمية عالمية محكمه المجلد (3)، العدد (2)، تموز 2010.

- خوالدة، مصطفى، وزهران، وسام، والعمايرة، شيرين (2007) المبادرات الملكية السامية لجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، الأردن، دائرة المكتبة الوطنية.

- الخلايله، عواد (2009) السياسة الإعلامية الأردنية من خلال رؤية الملك عبدالله ابن الحسين للإعلام، رسالة ماجستيرمنشورة، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن.

- دائرة الاحصاءات العامة (2016) التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015.

- ربابعة، احمد (1998) الشخصية الاردنية سماتها وخصائصها ، "دراسة في طبيعة المجتمع الاردني " الجامعة الاردنية .

- عبيدات، شفيق، وآخرون (2003) مسيرة الصحافة الأردنية، 1920-2000، عمان، مطبوعات نقابة الصحفيين.

- عربيات، غالب، شنيكات، خالد والمومني ، محمد ، (2016)، التربية الوطنية ، جامعة البلقاء التطبيقية.

- العمايرة ، خالد محمد، والهشلمون، نايف ذياب(1991)، " الصحافة والإعلام: النظرية والتطبيق"، ط1، فلسطين: منشورات دار الوطن للنشر والتوزيع.

- الزغلوان، خولة(2016)، معالجة الصحافة الاردنية لمحورالشباب في الخطاب السياسي للملك عبدالله ابن الحسين (2005-2014) دراسة تحليليه ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط ، عمان، الاردن.

- زودة، مبارك (2012) دور الإعلام الاجتماعي في صياغة الرأي العام، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج خضر في باتنة / تونس.

- الفواز،عبدالرحمن، السعود، حسني وآخرون المجتمع الاردني ، دارالحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن.

- المجلس الأعلى للإعلام (2004) نظرة في التشريعات الإعلامية الأردنية، السياسة الإعلامية.

- المجلس الاعلى للسكان (2016) السكان والتنمية في الاردن .

- المجلس الاعلى للسكان (2017) وثيقة سياسات " الفرصة السكانية في الأردن"

- محافظة، علي (2007) التربية الوطنية، الطبعة الأولى ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان .

- الموسى، عصام (1998) تطور الصحافة الأردنية، الأردن ، منشورات الجمعية العلمية الملكية.